خوصصـــة البـــنـــوك

لقد بـرزت عمليات الخوصصة كسياسة معبرة للتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني آليات السوق لتنظيم نشاطه، وقد صاحب هذا الانتقـال تغيرات مماثلة على المستوى المالي والمصرفي لجعله يواكب التطورات المصاحبة لهذا التغيير ، من أجل رفع كفاءته وتحسين قدرته على المنافسة والقيام بدوره بشكل فعال، وبمـا أن خوصصـة القطـاع المصـرفي تعـالج بحساسية أكثـر مـن القطاعـات الأخـرى فمـن الضـروري توضـيح الإجـراءات والأسـاليب المتبعـة فـي خوصصـة هـذا القطـاع والآثـار الناتجـة عنهـا.

المحور الأول : طرق وإجراءات خوصصة البنوك

خلال المحور التالي سنتعرف على خوصصة البنوك وطرق وإجراءات إتمامها:

أولا: تعريف خوصصة البنوك

تعرف خوصصة البنوك على أنها " توسيع قاعدة الملكية من خلال طـرح رأس مـال البنـك كلـه أو جـزء منـه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السـوق المصـرفية وتحقيـق كفـاءة أكبـر لتلـك البنـوك فـي ظـل العولمـة "،

بحيـث يقـوم صـاحب القـرار باختيـار أحـد البنـوك المـراد خوصصـتها وطرحـه للاكتتـاب العـام بعـد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعمليـة الخوصصـة، علـى أن تحـتفظ الحكومـة بملكيـة جـزء كبيـر مـن رأس مـال البنك كمرحلة أولى ثم تـزداد نسـبة البيـع إلـى القطـاع الخـاص تـدريجيا مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الطاقـة الإسـتعابية للبورصـة،

ويعنى ذلك أن خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط ."

أنواع الخوصصة : هناك نوعان من الخوصصة

- **خوصصة جزئية** : الخوصصـة الجزئيـة يقصـد بهـا " تخلـي الدولـة عـن جـزء مـن ملكيـة البنـوك بمعنـى إدخـال عناصـر مـن القطـاع الخـاص إلـى البنـوك العموميـة، وتهـدف الدولـة مـن وراء ذلـك إلـى سـيطرتها علـى الرقابـة الجزئية

- **خوصصـة كليـة:** الكلية لهذه البنوك "، ويقصد بالخوصصة الكلية "تحويل البنوك كليا إلى بنك خاص محلي أو أجنبي

تـتم خوصصـة البنـوك وفـق خطـوات وإجـراءات محـددة وتتطلـب تـوفر بعـض الشـروط لنجاحها لتحقيق الهدف منها.

ثانيا: الطرق المتبعة في خوصصة البنوك : هناك عدة طرق لخوصصة البنوك نذكرها فيما يلي :

1.التنازل في السوق المالية :يتم التنـازل فـي السـوق المـالي مـؤطرا قانونـا ومـدعما بتنظيمـات الأسـواق الماليـة

وتـتم عمليـة الخوصصـة بتقنيتـين أساسيتين: إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع أو البيع عن طريق سعر محدد وذلك كما يلي

أ. البيع بالمناقصة : وتتم عملية البيع بالمناقصة على أساس السوق، حيث تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للبنك في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، ويعاب على هذه العملية أنها معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات بالإضافة إلى أن وجود مستثمرين أساسيين يحد من المنافسة بقصد اكتساب أسهم بأدنى الأسعار،

أما إذا تم طرح الأسهم لأول مرة في البورصة فإن السعر الاسمي يحصل على تخفيض مبلغ الضريبة بطريقة تضمن الاكتتاب لمجموع الأسهم المطروحة في السوق

ب. البيع عن طريق سعر محدد :يكون السهم مسعرا مسبقا، ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها تؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، وتتم عمليات التنازل وفق هذا الأسلوب من خلال عرض عام للبيع وعرض عام للمبادلة من خلال الاكتتاب العام وهو انتقال الحيازة من الدولة إلى مشتركين خواص سواء كانوا مقيمين أو غير المقيمين..

و تعتري خوصصة البنوك عن طريق البورصة مجموعة من المخاطر وهي كما يلي :

- ✓ خطر نزع الملكية المالية؛
- ✓ تحمل تكاليف جد مرتفعة؛
- ✓ يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛
- ✓ تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛
- ✓ ضرورة ملائمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة.

مزايا عملية الخوصصة :

وتحقق مجموعة من المزايا نذكرها فيما يلي :

- توسيع عدد المساهمين من خلال طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو عمال لدى البنوك، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجانب؛
- إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمر ين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه؛
- سيولة السندات عن طريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك المخوصص؛
- توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية. .

2- **التنازل خارج السوق المالية** : تتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين، واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب:

- قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛
- البحث عن شريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكملة، توسع جغرافي ....؛
- مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس

وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب منها:.

- استحالة البت في العملية على مستوى البورصة وهذا في حالة عدم أهلية هذه الأخيرة لذلك أو إمكانية إحداث خلل في السوق أو بسبب ضعف كفاءة المؤسسة المعنية؛
- محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاط المؤسسة المصرفية؛
- محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرار عن طريق رفع الأرباح؛
- ضرورة إعادة هيكلة البنك .

3- خوصصة الإدارة : وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، و يمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالبنك بحيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية، وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه والتخلص من أعباء التسيير اليومي للبنوك والنفقات الإضافية.

4. البيع لمستثمر رئيسي: يستخدم هذا الأسلوب من أجل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته، نظرا لما يتميز به المستثمر الأجنبي من الإمكانيات الواسعة والتكنولوجيا المتطورة والالتزام بتطوير البنك فنيا وتكنولوجيا، مع الإنفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك، ويستخدم هذا الأسلوب طالما أن البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة و الرقابة الفعالة

ثالثا: مراحل وإجراءات خوصصة البنوك: تتم إجراءات ومراحل الخوصصة فيما يلي:.

1. :**مرحلة التحضير للعملية**: من بين الإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخوصصة ما يلي:

أ. تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لخوصصة البنوك:

قبل البدء في تنفيذ عملية الخوصصة ينبغي القيام بحملة واسعة من أجل توضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق عقد الندوات والمحاضرات وغيرها من

الإجراءات، والسبب في ذلك أن هناك تعود على وجود القطاع العام والتمسك به، وبالتالي قد تواجه عملية خوصصة البنوك معارضة شديدة من طرف بعض الفئات خاصة فئة العمال الذين يخشون على وظائفهم

.ب. إجراء التعديلات القانونية والتشريعية اللازمة لخوصصة البنوك : إن الدعوة إلى الخوصصة ليست دعوة مستقلة ومنعزلة عن غيرها من التطورات في المجال الاقتصادي والاجتماعي إنما تشكل أحد أضلاع مثلث متكامل تتمثل في الخوصصة والتحرر المالي وتدويل النشاط المصرفي، فعملية الخوصصة تتطلب مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات والقوانين كنتيجة حتمية لتغير الأدوار بين القطاعين الخاص 8والعام، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الخوصصة تبين كيفية التنازل عن البنوك العامة ونسبة الأصول المتنازل عنها والفئات الموجه إليها هذا العرض مع تعيين قائمة المؤسسات المصرفية المعنية بعملية التنازل، لأن القوانين المطبقة في القطاع العام لا توفر ميزة تنافسية للمؤسسات كما أن حجم العمالة ورواتب العمال دون المستوى المطلوب في بعض الأحيان،

لذلك فمن الضروري القيام بتحديث قوانين العمل وإصدار قوانين لحماية العاملين وإعادة النظر في هيكل الأجور وجعله قريبا لما يقوم عليه العمل في القطاع الخاص،كل هذه الإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء وتحقق مزايا تنافسية

.ج.عملية التقييم الأولي للبنوك : وتمثل أهم خطوات عملية الخوصصة لأنه يمكن أن يترتب على عدم الإفصاح والشفافية في هذه المرحلة فساد كبير، ويتم تقييم وتصنيف البنوك للوقوف على وضعيتها المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة سواءا بتصفيتها أو بيعها أو إعادة هيكلتها وتأهيلها للخوصصة،

معايير تقييم المركز المالي للبنك:

يتم الاعتماد على خمسة معايير أو محددات تعبر بشكل شامل عن الموقف المالي للبنك وإدارته وهي:

- **ملاءة رأس المال وكفايته،**
- **جودة الأصول في المركز المالي،**
- **كفاءة إدارة البنك، القوة الإيرادية،**
- **مدى سيولة المركز** المالي. .

د- مرحلة تنفيذ برامج نقل الملكية :تتم وفق الإجراءات التالية :

أ. **إعادة الهيكلة الادارية البنوك**: تعد إعادة هيكلة البنوك العامة إداريا تعد ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي، إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا بحيث يمكن خوصصة أحدها أو أكثر في المستقبل،

ب. **إعادة الهيكلة المالية** : وتتمثل في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه، أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها

ج -الاهتمام بر فع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم : من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج؛ -تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛

-د **تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع** : إذ يجب ربطها بالمراكز الرئيسية للبنك بهدف تسريع اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم؛ -دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية؛ -إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها

. ج**. تقييم السمات الداخلية والخارجية** للبنك : " تقييم ثانوي " يعطي التحليل المالي الذي سبق ذكره صورة شاملة عن البنوك التي يتم تقييمها لأن البيانات المالية تمكننا من القيام بمقارنة موضوعية بين البنك المراد تقييمه والبنوك الأخرى، ولإعطاء صورة دقيقة وكاملة عن البنك ولإعداد تقييم كامل وشامل من الضروري أن نقوم بتحليل السمات الداخلية من خلال البحث في عشرة مجالات يطلق عليها " العوامل العشرة " وهي : الأرباح، الأفراد، الشخصية، التوزيع المادي، المحفظة، المنتجات، العمليات، الممتلكات، التخطيط، الاحتمالات والإمكانيات، ولاستكمال التحليل لابد من عمل تقييم للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك، لأن حالة البيئة الخارجية لها تأثير على قيمته فكلما كان السوق أفضل كلما زادت قيمة البنك الذي يعمل في هذه السوق ويتم ذلك من خلال التحليل الديمغرافي والتحليل الاقتصادي.

ه. استخدام الأساليب الفنية لتقييم البنوك : توجد العديد من الأساليب الفنية التي يتم استخدامها في تقييم البنوك المطروحة للخوصصة، إلا أن هذا التقييم يستند على بعض التقديرات لذلك فإن السعر الذي يتم الوصول إليه ينتج عن التفاوض، أي أن الأساليب التي سيرد ذكرها فيما 14يلي تقدم الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك، و يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع وهي كالتالي - :

التقييم المستند على العائد :يتم تقدير قيمة البنك من خلال حساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية أو من خلال رسملة العائد .

●القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية: وفي هذه الحالة توجد ثلاثة احتمالات أساسية تتمثل في ما يلي ⌋ :عدم وجود نمو في التوزيعات: يتم حساب القيمة في هذه الحالة من خلال الصيغة التالية:

$$P0 = D1 \,/\, ke - g$$

:بحيث

P0 :السعر الحالي للسهم

D0 = التوزيعات الحالية للسهم=

Ke . معدل العائد المطلوب للسهم.

g :=معدل النمو الثابت للتوزيعات.

✓ **تغير معدل النمو الثابت للتوزيعات : ويتم حساب القيمة الحالية من خلال الصيغة التالية:**

$$P0 = D1 / (1 + K e) + D2 / (1 + K e)2 + \ldots\ldots\ldots Dn / (1 + K e) n$$

بحيث :

D1 = توزيع العام الأول .

D2 = توزيع العام الثاني

Dn= .توزيع العام.n

تواجه هذه الطريقة عدة صعوبات من بينها تقدير العوائد المستقبلية وتحديد عدد السنوات التي يستند عليها حساب القيمة والمعدل المناسب لسعر الخصم،

كما أنها لا تأخذ في الاعتبار معدل العائد الأمثل الذي يعكس إمكانيات تطوير وتحسين إدارة الأصول

- **<u>التقييم المستند إلى رسملة العوائد</u>** .يتم تحديد القيمة وفق هذه الطريقة من خلال دراسة أرقام العوائد لخمس سنوات ماضية على الأقل، وحساب متوسط العائد ثم ضربه في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر

ومن سلبيات هذا الأسلوب أنه يعتمد على الأرقام التاريخية لنشاط البنك و لا يعكس إمكانيات تطوير وتحسين كفاءة إدارة الأصول .

التقييم المستند إلى الأصول : الأساليب السابقة الذكر تفترض استمرار الإدارة السابقة للبنك بالإضافة إلى أنه يكون من الصعب استخدام هذه الطرق إذا كانت أرباح البنك في انخفاض أو في حالة عدم تحقيق أرباح

لذلك تستخدم طريقة تقييم الأصول من خلال حساب صافي قيمة الأصل بالنسبة للسهم بقسمة قيمة الأصول على عدد الأسهم العادية

التقييم المستند إلى العوائد والأصول : من الأساليب الفنية التي تأخذ في الحسبان العوائد والأصول معا أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح والذي تتحدد خطواته كالتالي

- ✓ دراسة أداء البنك خلال الخمس سنوات الماضية على الأقل؛
- ✓ حساب متوسط العائد أو العائد الثابت لتلك الفترة؛
- ✓ تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر في الأصول الملموسة وغير الملموسة؛
- ✓ تقييم الأصول الملموسة؛
- ✓ حساب أرباح الأصول الملموسة من خلال ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة في قيمة الأصول الملموسة؛
- ✓ طرح الأرباح المتولدة عن الأصول الملموسة من العائد الثابت للحصول على أرباح الأصول غير الملموسة؛
- ✓ رسملة عوائد الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على المعدل المقبول على الأصول غير الملموسة

.وبالتالي فإن

- :التقييم المستند إلى معايير وأساليب متنوعة :

من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي • :

- ✓ **علاوة القيمة الدفترية :**تستعمل هذه الطريقة لتسعير الأسهم وذلك وفق الصيغة التالية : القيمة الدفترية للسهم الواحد = القيمة الدفترية لحقوق الملكية عدد الأسهم المتداولة بحيث أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية = القيمة الدفترية لأصول البنك – القيمة الدفترية لخصومه ويتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية مع سعر السهم المعروض على المساهمين في البنك بالقيمة الدفترية للبنك.

و علاوة القيمة الدفترية= VR / 1P-VR

بحيث أن :1p= :سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف .

VR : القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

• **التسعير وفقا لسعر السهم السائد** : تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره في السوق، تفترض هذه الطريقة أن يكون سعر السهم الجاري يعكس بدقة القيمة السوقية،

ولكن إذا لم يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع لا يعكس السعر الحالي ظروف السوق الجارية

• . **العائد على الاستثمار**: إن شراء أسهم البنك تعتبر عملية استثمار، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة اكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين فإن صافي القيمة الحالية لعملية شراء الأسهم تكون إيجابية ويحقق الاستثمار أدنى حد للعائد المطلوب، وتتحد حقوق الملكية من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل.